

تفادي الاقتتال بين الحلفاء في المناطق العراقية المتنازع عليها

بواسطة مايكل نايتس (/ar/experts/maykl-nayts-0/)

مايو

متوفر أيضاً باللغات:

(English (/policy-analysis/preventing-allies-fighting-each-other-iraqs-disputed-areas/))

عن المؤلفين



مايكل نايتس (/ar/experts/maykl-nayts-0/)

مايكل نايتس هو زميل في برنامج الزمالة 'ليفير' في معهد واشنطن ومقره في بوسطن، ومتخصص في الشؤون العسكرية والأمنية للعراق وإيران ودول الخليج.



تحليل موجز

يتزايد التوتر بين قوات الأمن الكردية والعراقية في الأراضي المتنازع عليها من البلاد مع مطالبة كل من حكومة بغداد و «حكومة إقليم كردستان» بالسيادة على عدد كبير منها، ففي أعقاب المواجهات المسلحة السابقة التي وقعت في طوز خورماتو ومحافظة ديالى الشمالية يشهد غرب الموصل اليوم سباقاً متعاضماً بين قوات البشمركة و«قوات الحشد الشعبي» المكوّنة بمعظمها من متطوعين شيعة مسلحين استعانت بهم الدولة العراقية لزيادة قواتها العسكرية، وحتى الآن فرضت «قوات الحشد الشعبي» سيطرتها على مجموعة من البلدات اليزيدية على طول الحدود السورية علماً أنّ مهام حفظ الأمن والنظام في هذه البلدات التي تطالب بها بغداد كانت في يد الأكراد قبل الهجوم الذي شنّه تنظيم «الدولة الإسلامية» عام 2014.

إلا أن التاريخ قد يعيد نفسه إذا لم يتم ضبط هذه التوجهات، فقد هُزم تنظيم «القاعدة في العراق» الذي سبق تنظيم «الدولة الإسلامية» عسكرياً خلال "الطفرة العسكرية" الأمريكية بين عامي 2006 و2007 وأُحرق حتى الجذور نتيجة العمليات التي شنتها الولايات المتحدة بلا هوادة لمكافحة الإرهاب بين عامي 2008 و2010. ولكن سرعان ما عاود التنظيم الظهور بعد انسحاب القوات الأمريكية فغيّر اسمه ونجح في نهاية المطاف بالاستحواذ على ثلث العراق تقريباً، وقد شهد هذا التجدد انطلاقة الأولى والأسرع عند الحدود بين «حكومة إقليم كردستان» والمناطق العربية من شمال العراق حيث تعيش مجموعات متعددة الأعراق، إنّ السبب في ذلك بسيط وهو انعدام الثقة بين القوى الأمنية الكردية والعراقية، ففي غياب الاتفاق الثلاثي بشأن الدوريات الأمنية بين الولايات المتحدة والأكراد والعراقيين - أي "الآلية الأمنية المشتركة" - تحولت مساحات واسعة من شمال البلاد إلى مناطق سنية عربية منزوعة السلاح حيث لم يكن للقوات الفيدرالية الاتحادية ولا لقوات البشمركة السيطرة الكاملة مما أتاح ل تنظيم «الدولة الإسلامية» فرصة ملء الفراغ وتشكّل التطورات الأخيرة في هذه المناطق تذكيراً في الوقت المناسب بأن الحرب الرامية إلى القضاء على التنظيم في العراق قد تتحول بسهولة إلى صراع مناطقي بين حلفاء أمريكا الذي يهيئ الظروف لعودة تنظيم «الدولة الإسلامية» مرة أخرى.

نزاع متأجج

تمتد "الحدود الداخلية المتنازع عليها" في العراق بين الحدود السورية والإيرانية وتشمل خمسين قضاءً من الأفضية العراقية المائة، وتقع جميع هذه المناطق المتنازع عليها جنوب ما يعرف بـ "الخط الأخضر" أي الحدود القائمة بعد عام 1991 بين الأقسام الخاضعة للحكومة العراقية في عهد صدام حسين وتلك الخاضعة لـ «حكومة إقليم كردستان». وفي كل حالة يدّعي الأكراد وغيرهم من الأقليات غير العربية أنهم تعرضوا للتشريد والتمييز المحففين، ولكن منذ سقوط صدام عام 2003 تسابقت أربيل وبغداد لاكتساب الأفضية في عدد كبير من هذه المناطق ولا سيما في كركوك الغنية بالنفط بيد أنّ الأكراد كانوا يفوزون عادةً في مجال الأمن والإدارة المحليين، ولم تطبق الأطراف المعنية حتى الآن آليات التسوية المتوافق عليها والمنصوص عليها في المادة 140 من الدستور العراقي - أي الإحصاء السكاني وإعادة التوطين والاستفتاءات بشأن الوضع الإداري النهائي، وقد ساهمت المنافسة الناجمة عن ذلك في زعزعة

الاستقرار بشكل حاد وتسببت بمعاناة بشرية كبيرة في الأفضية الواقعة ضمن "الحدود الداخلية المتنازع عليها".

وللمساعدة على حل النزاع اضطلع المجتمع الدولي بدور حيوي في المسألة كوسيطٍ نزيه في مناسبات عديدة فبعد عام 2003 عمل التحالف بقيادة الولايات المتحدة بقوة غير معلنة لحفظ السلام طوال ثمانية أعوام إلى حين الانسحاب الأمريكي وتدخل القادة العسكريون الأمريكيون للتخفيف من حدة تصعيد عمليات الحشد الكبيرة التي قامت بها حكومة بغداد والأكراد على طول الخط المتنازع عليه في عاقي 2008 و2011. فضلاً عن ذلك وضعت الولايات المتحدة "الآلية الأمنية المشتركة" لتسيير دوريات مشتركة على طول الممر المتعدد الأعراق في حين أدركت أن التنظيمات الإرهابية تفضل إطلاق عملياتها من مثل هذه المناطق المتنازع عليها وفي الوقت نفسه تولت "بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق" إجراء التحقيقات الميدانية في المظالم والظروف المحلية وقدمت توصيات مفصلة حول الجهود اللازمة لبناء الثقة في كل قضاء من أفضية "الحدود الداخلية المتنازع عليها".

تنظيم الدولة الإسلامية يستغل الوضع

في تموز/يوليو 2016 توسط التحالف في اتفاق لتخفيف حدة التوتر بين قوات الأمن العراقية و قوات «حكومة إقليم كردستان» خلال المرحلة التي سبقت معركة الموصل إلا أن الاتفاق كان مبهماً للغاية إذ اعتقد الأكراد أنه منحهم الإذن بالعودة إلى أي مناطق محررة كانت خاضعة لسيطرتهم قبل عام 2014 في حين اعتبرت بغداد أنه سيحدد الخطوط الأمامية الكردية حالما تنتهي مشاركة «حكومة إقليم كردستان» في معركة الموصل (الأمر الذي صادف وقوعه في تشرين الأول/أكتوبر 2016).

غير أن هذا الاختلاف في تفسير الاتفاق يزداد أهمية مع استحوذ «قوات الحشد الشعبي» على القحطانية وغيرها من البلدات اليزيدية التي كانت خاضعة فيما مضى لإدارة الأكراد الأمنية ففي 12 أيار/مايو شنّ «الحشد الشعبي» هجوماً طال انتظاره على الأراضي الخاضعة لتنظيم «الدولة الإسلامية» غرب الموصل على مقربة من الحدود السورية ويبدو أن قادة الهجوم الذين يخضعون لإمرة الوكيل الإيراني المصنف على لائحة الإرهاب الأمريكية أبو مهدي المهندس قد باشرُوا بالعملية بمعرفة مسبقة من الحكومة العراقية ولكنهم لم يعطوا «حكومة إقليم كردستان» أي تحذير.

وكان الأكراد قد لاحظوا في السابق نمطاً مقلماً ساد عند تحرير أفضية أخرى متنازع عليها بما فيها سنجار وطوز خورماتو وداقوق والموصل وخانقين وسهل نينوى ففي كل واحدة من هذه المناطق بدأت «قوات الحشد الشعبي» بإنشاء وحدات أمنية محلية تم تجنيدها من الأقليات اليزيدية والتركمانية والمسيحية والشبكية (وحتى الأكراد الشيعة). وإحفاً للعدل أن عدداً كبيراً من المجموعات يتهم «حكومة إقليم كردستان» بالتصرف على النحو نفسه تماماً في الأفضية الخاضعة لسيطرة الأكراد في "الحدود الداخلية المتنازع عليها". ولكن في كافة الأحوال تجد الدول الأجنبية نفسها منجزة إلى هذه المناطق: فوكلاء إيران يعملون ضمن بعض «وحدات الحشد الشعبي» في جنوب سنجار بينما جهزت تركيا طائراتها العسكرية وطائرات [الاستطلاع] بدون طيار والقوات الخاصة تمهيداً لضرب الميليشيات الكردية السورية واليزيدية إلى الشمال مباشرة من المدينة ونظراً للتوترات المتزايدة فليس من المستغرب أن تكون خلايا تنظيم «الدولة الإسلامية» قد بدأت بالتجدد في الأماكن التي تشتتت فيها القوات الأمنية المتنافسة بتحركات بعضها البعض كما هو الحال في شمال ديالى وجبال حمرين وطوز خورماتو وجنوب كركوك.

جهود بناء الثقة بقيادة الولايات المتحدة

إذا أرادت إدارة الرئيس ترامب أن تحقق هدفها المتمثل بحد تنظيم «الدولة الإسلامية» كلياً لا بد لها من إعادة النظر في طريقة إدارتها للتوترات العراقية الكردية - وخير البر عاجله وعلى المستوى الاستراتيجي يجب على "مجلس الأمن القومي" الأمريكي أن يولي تركيزاً حقيقياً ويكرّس موارد فعلية خلال المراجعة الحالية التي يجريها للسياسة تجاه العراق من أجل المساعدة في إرساء الاستقرار ضمن الأفضية العربية السنية وتلك المتعددة الأعراق ضمن "الحدود الداخلية المتنازع عليها". وفي هذا السياق ينبغي إعادة توصيات "بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق" إلى الواجهة وإعادة النظر فيها في ضوء التغييرات الأخيرة ومن ضمنها ظهور استعداد جديد لدى الكثير من المجتمعات العربية السنية المحررة بافتراض حسن نية القوات العراقية والكردية ومحاولة وضع ثقتها بها وبالإضافة إلى ذلك يمكن إشراك عناصر «الحشد الشعبي» الذين تم تجنيدهم من أهالي تلك المناطق والذين يجسدون المزيج الأهلي من الأعراق والطوائف والقبائل المختلفة في المساعي المبذولة لمنع تمرد آخر من قبل تنظيم «الدولة الإسلامية». إلا أنه من الضروري جداً عزل هذه القوات شبه العسكرية عن تأثير الوكلاء الإيرانيين مثل المهندس.

أما من ناحية العمليات فيجب أن تتضمن «عملية العزم المتأصل» التي تنفذها «قوة المهام المشتركة» بقيادة الولايات المتحدة تخطيطاً لمهمة طويلة الأمد تشمل تقديم المشورة والمساعدة من أجل الحفاظ على التنسيق الأمني بين الفريقين العراقي والكردية حول البلدات اليزيدية (كالقحطانية) ومدينة تلعفر التركمانية وسهل نينوى المتعدد الأعراق وكذلك الأفضية العربية مثل الحويجة ويمكن للمستشارين الأمريكيين المتواجدين بالفعل على الأرض أن يضلوعوا بدور فاعل في اكتشاف أي محاولة من قبل الحلفاء المحليين لإضعاف بعضهم البعض في المناطق المتنازع عليها مما يفسح المجال أمام إعطاء شركاء التحالف تحذيراً كافياً من أجل تخفيف

المخاطر عن طريق السبل الدبلوماسية كما يجب على المسؤولين الأمريكيين ان يقدّروا ما إذا كانت نظم جمع المعلومات الاستخبارية وطائرات [الاستطلاع] بدون طيار ومستشاري التحالف قادرين على استعادة بعض إمكانيات "الآلية الأمنية المشتركة" التي كانت قائمة قبل عام 2011 وكيفية استعادتها

وفي غياب أي جهود مماثلة من الممكن أن يندلع نزاع مسلح بين حلفاء واشنطن العراقيين والأكراد بما يخدم مصلحة تنظيم «الدولة الإسلامية». ومن شأن مثل هذا الاقتتال أن يفسح المجال أمام إيران أيضاً إلى إثارة التوتر بين بغداد وأربيل وتعزيز الصورة الشعبية للميليشيات العراقية الوكيلا لها فضلاً عن تعقيد الحملة التي تقوم بها «حكومة إقليم كردستان» لتحقيق مزيد من السيادة ونظراً للعواقب المترتبة عن عدم التحرك لا يعتبر استئناف العملية المدعومة دولياً لإيجاد حل دائم لمسألة "الحدود الداخلية المتنازع عليها" مجرد هدف جانبي "مستحب" من أهداف السياسة الأمريكية في العراق بل هو منحى جوهري من أي استراتيجية آيلة إلى هزيمة تنظيم «الدولة الإسلامية» بشكل دائم وعدم منحه أي فسحة مهمة يمكنه التجدد من خلالها

مايكل نايتس هو زميل "ليفير" في معهد واشنطن ومؤلف التقرير الذي أصدره المعهد بعنوان "كيفية تأمين الموصل" (<http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/how-to-secure-mosul-lessons-from-2008-2014>) . وقد عمل في جميع محافظات العراق وأمضى بعض الوقت ملحقاً بقوات الأمن في البلاد

موصى به

BRIEF ANALYSIS

Unpacking the UAE F-35 Negotiations

//



Grant Rumley

(/policy-analysis/unpacking-uae-f-35-negotiations)



ARTICLES & TESTIMONY

How to Make Russia Pay in Ukraine: Study Syria

//



Anna Borshchevskaya

(/policy-analysis/how-make-russia-pay-ukraine-study-syria)



تحليل موجز

مواجهة أزمة الغذاء في سوريا

فبراير



عشتار الشامى

(ar/policy-analysis/mwajht-azmt-alghdha-fy-swrya/)

TOPICS

(ar/policy-analysis/alarhab/) الإرهاب

(ar/policy-analysis/alshwwn-alskryt-walamnyt/) الشؤون العسكرية والأمنية

المناطق والبلدان

(ar/policy-analysis/alraq/) العراق